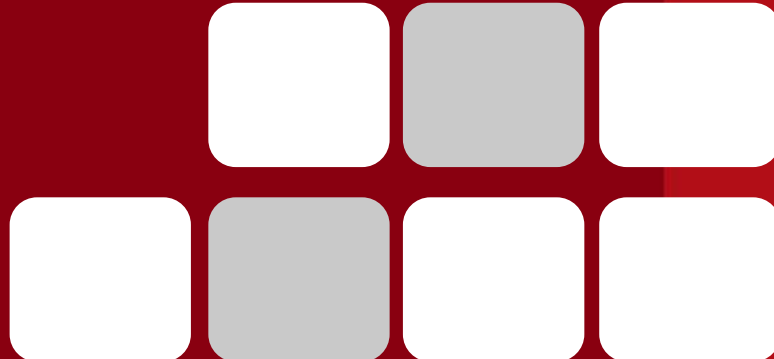


٤. الحفاظ على الاستقرار الداخلى

إحباط محاولات
غسيل الأموال والتي
تستهدف زعزعة الثقة
فى الاقتصاد المصرى.

الحفاظ على أمن مصر
الداخلى من خلال
التصدى الفعال
لمحاولات الجماعات
الإرهابية.

دعم ونشر ثقافة
حقوق الإنسان.



➤ إنشاء مركز إدارة الأزمات الأمنية بوزارة الداخلية، وفقاً لأحدث النظم التقنية والتكنولوجية فى مجال المعلومات ونظم الاتصالات. ويهدف المركز إلى إعداد قواعد للبيانات والمعلومات لرصد المتغيرات والظواهر المرتبطة بأية تداعيات أمنية وإجراء سيناريوهات إدارة الأزمات والأحداث الطارئة لمواجهتها حال وقوعها.

➤ إنشاء قسم لحقوق الإنسان بقطاع مصلحة السجون لتنفيذ قواعد ومبادئ حماية حقوق الإنسان المحكوم عليه وصون كرامته والسعى لإعادة بناء شخصيته من خلال برامج الرعاية والتأهيل، وتلقى شكاوى المسجونين والمواطنين فى مجال حقوق الإنسان ودراستها.

➤ دعم نشر ثقافة حقوق الانسان، من خلال تقديم ٢٤ دورة تدريبية لنحو ١١٦٠ ضابط شرطة.

➤ تعديل قانون المرور بما يضمن حماية المواطنين وتيسير انسياب الحركة المرورية والعمل على منع الازدحام والتكدس المرورى وتبنى حملة بعنوان ” حتى يصبح الطريق .. صديق“.

➤ اختصار إجراءات استخراج تصريح العمل التي كانت تستغرق ٧٢ ساعة للفحص الأمني إلى أقل من ٢٤ ساعة للمتقدمين لأول مرة من غير العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال وإتمام إجراءات التجديد وبدل الفاقد لكافة المتقدمين خلال نصف ساعة من وقت تقديم الطلب.

➤ إن الحفاظ على أمن مصر واستقرارها الداخلى وما يرتبط به من مكافحة الإرهاب والجريمة والخارجين على النظام، يمثل جزء أساسى من منظومة حماية حقوق المواطن التي تؤمن بها الحكومة المصرية، وفى هذا الشأن تبنت الحكومة مجموعة من السياسيات لحماية حق المواطن المصرى فى الشعور بالأمن والطمأنينة تتمثل فى الأتى:

• التصدى للتنظيمات والمجموعات الإرهابية التي سعت إلى زعزعة استقرار الوطن وخلخلة السلام الاجتماعى بين المواطنين.

• إحباط محاولات غسيل الأموال، والتي تستهدف زعزعة الثقة فى الاقتصاد المصرى، من خلال التعاون مع الجهاز المصرفى.

• التعامل مع الخارجين على الشرعية والنظام، بتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم من القضاء وتطبيق السياسات العقابية الحديثة والعمل على توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية والرياضية للسجناء.

• حفظ النظام والأمن العام من خلال التزام رجال الشرطة بمهامهم الدستورية المتمثلة فى خدمة الشعب وتحقيق الطمأنينة والأمن للمواطنين وتنفيذ القوانين واللوائح على الوجه المبين بالقانون.

• تطوير السجون ورعاية نزلائها وتوفير جميع الخدمات الصحية من خلال مستشفيات مجهزة لعلاجهم وتأكيداً على احترام حقوقهم الإنسانية.